

تهنئة ومحبة وسلام بمناسبة النوروز وعيد الامهات

عيد الوطن السوري لكل المواطنين السوريين

اننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية، نتقدم من جميع المواطنين السوريين عموما والمواطنين الكورد السوريين خصوصا، بأجمل وأصدق التهاني والمباركات بمناسبة عيد النوروز ورأس السنة الكوردية، مع كل الأمنيات الإنسانية الصادقة بالفرح والسعادة، ومع الأمل الكبير بسيادة السلم والسلام والأمان، آمليين بانتشار ثقافة حقوق الانسان وثقافة التسامح وقيمها، وترسيخ قيم المواطنة، لينعم المواطن والمجتمع السوري بكافة مكوناته بحقوقه التي تنص عليها الشريعة الدولية لحقوق الانسان وجميع المواثيق والاتفاقيات والبروتوكولات والصكوك الدولية المعنية بحقوق الانسان وقيمه وحياته.

وكل نوروز وجميع مكونات الوطن السوري بخير وامان وسلام.

وإننا ندعو الى تمثل جميع قيم النوروز بالحرية والكرامة والسلام، والملهمة لكل الافكار الانسانية العظيمة، ولكل الحريات، ولكل الطامحين بمستقبل انساني آمن، وان تكون مناسبة وطنية لنا جميعا، وانطلاقة حقيقية نحو تحقيق السلام والأمان وقيم الحرية والديمقراطية وتحقيق حقوق الانسان للجميع دون استثناء.

ونتطلع ان يكون عيد النوروز مشعلا يضئ لجميع السوريين كل الآمال العظيمة الممثلة بسمات عيد النوروز وصفاته الجليلة التي تؤشر الى النضال الابدائي من اجل الحرية والتحرر من كل القيود في وجه كل اشكال العنف والقمع والقهر والارهاب، ولان هذه المناسبة العظيمة تمر على سورية 2022، وكل السوريين يتطلعون الى تلك الآمال بالسلم والامان على ان تعم جميع الاراضي السورية،

اننا نتطلع الى نيروز القادم آمليين ان يسود الحل السياسي السلمي النهائي للازمة السورية، وان تتغير معالم وطننا سورية الحبيبة الموحدة التي غطاها الخراب والدمار وانتشرت في فضاءاتها روائح الدم والجثث البشرية المتعفنة، وان تتلون سورية بألوان النوروز الزاهية وتمسح الاحزان والسودات وتفتتح بيارق مستقبل أفضل تملؤه قيم واخلاقيات النوروز من المحبة والتسامح والسلام والحرية.

وبما ان هذا العيد العظيم، يتزامن مع عيد الامهات المقدس، فانه لزاما علينا جميعا أن نقف بإجلال ووقار تحية لجميع الامهات في كل العالم، وللأمهات السوريات ان نتقدم بالتهنئة لهن جميعا، ونتقدم بالتعازي القلبية لكل ام فقدت ابنها، والتحية لكل ام تنتظر عودة ابنها من مصير الاختفاء القسري او اللجوء القسري

وبمناسبة يوم النوروز الجليل، فإننا ندعو الى تجميع وحشد جميع الجهود الوطنية السورية والآمال الصادقة ليبقى ابدا يوم النوروز: يوما وطنيا سوريا شعاره سيادة السلم والسلام في سورية.

وإننا نناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها باستمرار العمل الجدي والاسراع بخطواته من اجل التوصل لحل سياسي سلمي دائم للآزمة السورية، ولكنا نؤكد انه لن تستقيم وتستمر العملية السلمية وتصل الى النتائج المرجوة الا بالتعاون مع المفاعلين الداخليين اصحاب المصلحة الحقيقية بالسلم والامان المجتمعي، ونحن منهم. باعتبارنا ممثلين عن مؤسسات حقوقية حقيقية في المجتمع السوري، لأننا نستشرد من واقعنا وتنطلق اجندتنا من بيئاتنا بتفانيها وامالها وطموحاتها المستقبلية المناسبة. واصواتنا وطنية سورية بامتياز. نستقي مكانتنا كناشطين وهيئات سورية من مقبوليتنا في شوارعنا وبين اهاليها، وتفاعلنا دورنا من خلال اكتساب مصداقيتنا المحلية السورية. فنحن اولما نشأنا استجابة للدفاع عن حقوق الانسان وقيمه في بلادنا. وليس استجابة لأية اتجاهات او حوافز غير سورية، او اية اشكال احتفالية اخرى. واننا لا نريد عولمة منظماتنا تحت مظلة قضايا حقوق الانسان. وسنعمل مع كل المدافعين عن حقوق الانسان السوريين، من اجل دعم كل عمليات حفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم وتعزيزه، وإعادة الاعمار، من خلال دورنا في دعم المواقف والترويج لثقافة السلم، وزيادة الفعالية من خلال تمكنا من الوصول إلى أوسع قاعدة جماهيرية من الناس السوريين والتغلب على كل اشكال العنف والتمييز.

اننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، المنتجة لهذه التهنئة المباركة، نسجل إدانتنا واستنكارنا لجميع ما تم ارتكابه على مدى السنوات الماضية من ممارسات العنف والقتل والتدمير والتخريب والمتفجيرات الارهابية والاعتقالات والاختفاءات القسرية أيا كانت مصداقها ومبرراتها، وكذلك لكل ما يستمر من ارتكابه من انتهاكات مختلفة وخاصة الماعتداءات التركية واحتلالها لأراض سورية بالتعاون مع بعض المسلحين المعارضين، مما تسبب بسقوط المئات من الضحايا المدنيين واصابة المئات بجروح متفاوتة الشدة، اضافة الى زيادة التدمير والخراب وتهجير الأهالي في منطقة عفرين وقراها. ونعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا، نتوجه بالتعازي القلبية والحارة لجميع من قضوا من المواطنين السوريين من المدنيين والشرطة والجيش، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، إننا ندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

1. إيقاف جميع العمليات القتالية على كامل الأراضي السورية، وإيقاف جميع التدخلات الإقليمية والدولية بالآزمة السورية، وانما المساعدة في الشروع الفعلي والعملي بالحل السياسي السلمي، وإعادة الاعمار.

2. الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات التركية المحتلة والمسلحين المتعاونين معهم، من عفرين وريف الحسكة وريف الرقة وادلب وريفها وجميع الأراضي السورية التي قاموا باحتلالها. وفضح مخاطر الاحتلال التركي وما نجم عن العمليات العسكرية التركية في الأراضي السورية، من انتهاكات في حق المدنيين السوريين وتعريضهم لعمليات نزوح واسعة ومخاطر إنسانية جسيمة.

3. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها وكانوا قد قدموا لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

4. العمل السريع من أجل الكشف عن مصير المخطوفين وإطلاق سراح من بقي حياً، من النساء والاطفال والذكور، لدى قوات الاحتلال التركية ولدى الفصائل المسلحة المتعاونة مع الماتراك، ودون قيد أو شرط. وإلزام قوى الاحتلال بتوفير تعويض مناسب وسريع جبراً للضرر الملاحق بضحايا الاختطاف والاختفاء القسري.

5. الكشف الفوري عن مصير المفقودين والمختفين قسرياً من النساء والذكور والاطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، مما أدى الى نشوء ملفا واسعا جدا يخص المفقودين السوريين.

6. العمل على مناهضة كافة أشكال ومظاهر العنف والتعصب في سورية، وإشاعة ثقافة السلم المجتمعي والتسامح والتقاليد الديمقراطية الحقيقية.

7. إهداء شأن مبدأ الحق في الاختلاف واحترام هذا الحق، وتطبيقه على أرض الواقع، والدفاع عن استمراره وتغذية ثقافة الاختلاف بما هي إغناء ودعم لصنع مناخات الديمقراطية الملائمة.

8. الإهداء من شأن قيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح، وفي مقدمتها الحق في المعتقد، والحق في حرية الرأي والتعبير عنه، والحق في التنظيم النقابي والتجمع السلمي والتعددية السياسية.

9. بذل كافة الجهود الوطنية السورية الحكومية وغير الحكومية للانتقال تدريجياً بالبلاد من حالة فوضى المكونات الطائفية والاثنية والقومية الى دولة العيش المشترك وثقافتها القائمة أصلاً على الاعتراف بالآخر المختلف، والمقدرة على المشاركة معه والتضامن، واعتبار التنوع مصدراً لإغناء الشخصية الفردية والجماعية، ونبذ العنف والتداول السلمي للسلطة.

10. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن الأسباب المختلفة للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع الضحايا، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم

11. تلبية الحاجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدنيين المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها وإغاثتهم بكافة المستلزمات

المضروية.

12. إلغاء العقوبات المظالمة المفروضة على سورية والشعب السوري، وفك الحصار الاقتصادي المجائر والذي أدى الى الالفقر والمنقص الحاد بأدنى متطلبات العيش للسوريين وحرمانهم من حقوقهم بحياة آمنة تتوفر فيها حاجاتهم الأساسية، حيث انه لا ينبغي لبعض الأطراف الدولية استخدام تطبيق العقوبات كأدوات للضغط السياسي وبالتالي حرمان المواطنين السوريين من مواردهم الأساسية للبقاء، ومما لن يساعد بالإسراع في التوصل لحل سياسي سلمي دائم للازمة السورية،

13. وكون القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية بامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله، وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسات تمييزية متفاوتة.

14. بلورة سياسات سورية جديدة تعمل على إلزام كل الأطراف الحكومية وغير الحكومية في العمل للقضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة من خلال برنامج للمساندة والتوعية والتمكين. وتعبئة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة بما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة، والمبدئية لن تكون إلا باتخاذ خطوة جادة باتجاه وقف العنف وتفعيل الحلول السياسية السلمية في سورية، من أجل مستقبل امن وديمقراطي.

15. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

وفي مناخ مستقبلي آمن لسورية ولكل السوريين، فإننا نؤكد على أهمية العمل من أجل:

1) تعزيز كافة الجهود المبذولة، لتطبيق سيادة القانون ورفع الظلم ونشر قيم السلام والتسامح في المجتمع، عبر سيادة قانونا للعدالة الانتقالية، متفقا مع المعايير الدولية التي تتبناها هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حول العدالة الانتقالية، ومتوافقا مع التزامات بلادنا بموجب الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي في مقدمتها الإعلانات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن يلبي طموحات وتطلعات السوريين في التغيير وإقامة العدل وتجاوز الماضي المؤلم.

2) تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المذهب أو المناطقية.

3) التعزيز والإعمال المستمربين لحقوق المواطنين السوريين المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، كجزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار

4) وطني ديمقراطي يستند إلى حكم القانون، من شأنهما أن يسهما في تدعيم ارادة العيش المشترك والتعاون فيما بين المكونات المختلفة .

5) تفعيل جميع التدابير التشريعية المعنية بالدفع وتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية وكرامته وقيمه، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء.

6) التعامل مع ميراث انتهاكات حقوق الانسان بطرق ومناهج واسعة وشاملة تتضمن: العدالة الجنائية، عدالة جبر الضرر، العدالة الاجتماعية، العدالة الاقتصادية .

7) المساهمة في صياغة مجموعة الإجراءات والإصلاحات القانونية القضائية وغير القضائية التي تتخذها الدولة والمجتمع لتطبيق سيادة القانون والمساءلة وإقامة العدل وإجراء التصالح والتسامح وتحقيق الأمن والامان وإشاعة السلام في المجتمع.

دمشق في 2022

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).

2. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

3. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة.

4. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

5. منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

6. المنظمة الكردية لحقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD).

7. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).